Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 et 19 Février 2012
18 و19 فبراير 2012

بيان اليوم

تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط- القنيطرة

الصبار يرد على منتقدي تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

فنن العفاني

في لقاء تميز بحضور أعضاء وفد من المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي يوجد في زيارة للمغرب للتعرف والنهل من تجربة العدالة الانتقالية في المغرب من خلال العمل الذي انجزته لجنة الحقيقة ممثلة في هيئة الإنصاف والمصالحة وسياسة جبر الضرر، والعمل الحالي الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبحضور رئيس مؤسسة الوسيط والكاتب العام لولاية الرباط، وعمدة العاصمة، وعدد من المسؤولين بالمندوبية السامية للسجون، والإدارة الترابية وجهاز القضاء والأمن، تم زوال أول أمس الخميس بأحد فنادق العاصمة، تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط- القنيطرة والتي تشمل عمالات وأقاليم الرباط سلا، الصخيرات، تمارة، القنيطرة، الخميسات، سيدي قاسم وسيدي سليمان.

وأكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمة ألقاها في حفل تنصيب أعضاء هذه اللجنة، أن الفلسفة العميقة لخلق اللجن الجهوية لحقوق الإنسان تتمثل في تفعيل سياسة القرب من المواطنين وقضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وكذا إيمانا من المجلس بأهمية البعد الجهوي والمقاربة المجالية وضرورة انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمساهمة في البناء الديمقراطي.

وأوضح الأمين العام أن الغاية من خلق هذه الآليات تكمن في ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان معرفة ومساطر وإجراءات وآليات، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم على سبل انتصاف وتظلم فعالة وعن قرب وفق ما يتيحه الظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من إمكانيات وحسب القضايا التي ينطبق معها اختصاصه وبما لا يتعارض مع اختصاصات ومهام المؤسسات الأخرى المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن.

وشدد الصبار أن المجلس سيعمل على إشراك فعاليات أخرى من المجتمع المدني المحلي بمناسبة تأسيس المراصد الجهوية لحقوق الإنسان بغية ضمان مشاركة أوسع للفاعلين المحليين في هذا المجهود الجماعي الذي يتطلب تظافر جهود الجميع لتحسين وضعية حقوق الإنسان بالمغرب وتعزيز بناء دولة الحق والقانون.

وذكر الأمين العام من جهة أخرى، بالسياق الوطني الذي جاء فيه إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان المطبوع بتسارع وتيرة مسلسل الإصلاحات السياسية التي تجسدت بشكل واضح في الأنظمة الأساسية للمؤسسات الوطنية الأربع، ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط ومجلس المنافسة الاقتصادية

والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، فضلا عن تقديم اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة لتقريرها وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وهو المسار الذي توج باقرار الدستور الجديد في فاتح يوليوز من السنة الماضية.

وشدد الصبار على الأهمية القصوى التي يضطلع بها تبني المغرب لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ أصبح المغرب الدولة السابعة والعشرين على المستوى العالمي والثانية على المستوى المتوسطي الذي يتوفر على خارطة طريق من هذا النوع.

وقدم الصبار في هذا الصدد، أربعة محاور يمكن اعتبارها خطة العمل التي سيرتكز عليها عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في القادم من الأيام، تتمثل أولاها في إسهام المجلس بما يمكن من الدينامية لضمان أن تكون المكاسب التي جاءت في الدستور محط تنفيذ فعلي، والعمل بنفس الحرص على المساهمة في إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فيما حدد المرتكز الثاني في جعل المجتمع المدني شريكا دائما ومتساويا سواء كان حاضرا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان أم لم يكن حاضرا (حسب ما أفاد به الأمين العام للمجلس)، أما المرتكز الثالث فيتمحور حول نهج التعاون مع مختلف الفاعلين المعنيين بالحكامة الجيدة ومجموع الفاعلين العموميين وعلى رأسها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط.

فيما ألمرتكز الأخير، تم تحديده في السهر على تقوية انسجام السياسات في مجال حقوق الإنسان والعمل على قدر الإمكان أن يشكل عمل المجلس قيمة مضافة إلى عمل الفاعلين الآخرين وتفادي تكرار الأنشطة المنجزة وتفضيل الشراكة كطريقة تدخل ذات أولوية.

ونظرا للطابع الشائك لموضوع العلاقة بين النسيج الجمعوي المغربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إشارة ضمنية إلى الانتقادات التي تعرض لها مسؤولو هذا الأخير عقب الإعلان عن تشكيلته الجديدة، وصف محمد الصبار عملية الاختيار بين هيئات النسيج الجمعوي بالمعقدة والمستحيلة، قائلا «إنه بالنظر إلى المقتضيات التي يحملها الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يمنح لهيئات المجتمع المدني 11 مقعدا، فإن تشكيل تركيبة المجلس كان عملية معقدة ومستحيلة».

وكشف بأن مسؤولي المجلس نظرا لتنوع وتعدد الإكراهات «هذا دون أن يفصل عن طبيعتها»، تحلوا بنوع من الحكمة والتبصر والتروي وقاموا بإجراء حوالي 200 استشارة مع هيئات المجتمع المدني.

وأبرز أن الانتقادات التي تعرض لها المجلس بعد إعلانه عن التشكيلة كرد على ما اعتبرته عدد من الهيئات إقصاء، غير ذي معنى، ذلك «لأن المجلس يعتبر كل هيئات المجتمع المدني شركاء وفرقاء، وأن الإقصاء الحقيقي يتجسد في البرامج والاستراتيجية المشتركة، وأن المجموعة التي تم اختيارها تمتلك من المواصفات ما يجعلها تمثل تطلعات وهموم هيئات المجتمع المدني بمختلف تخصصاتها وتلاوينها».

ومن جهته، وليبرز اجتياز المغرب مرحلة المصالحة نحو مرحلة جديدة من تطوير وتكريس المنظومة الحقوقية والبناء الديمقراطي الحداثي، أشار عبد القادر زريوع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط - القنيطرة إلى الحضور المتنوع والمتعدد الانتماءات والمهام خلال هذا اللقاء، قائلا «تحت سقف واحد ومن أجل تعميق الوعي بحقوق الإنسان يجلس المناضلون والمناضلات الحقوقيات، والمعتقلون السياسيون السابقون، والفاعلون الجمعويون، والنقابيون، جنبا إلى جنب مع مسؤولين عن الإدارة الترابية والسلطة القضائية والأمنية وممثلي المصالح الخارجية للوزارات والمؤسسات الوطنية».

وأبرز أن تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط القنيطرة يأتي استكمالا للبنات الهيكلة الجديدة للمجلس الوطني، وتدعيما للمجهود الذي يبذله في إطار إقرار سياسة القرب الحقوقي عبر لامركزية الآليات الوطنية للدفاع عن حقوق المواطنات والمواطنين وتعزيز البعد الجهوي في مجال حقوق الإنسان والارتقاء بها من خلال العمل الميداني على مستوى الجهات.

واعتبر بان هذا العمل سيجعل من هذه التجربة الجهوية مختبرا إضافيا للارتقاء بالجهوية التي اعتمدها المغرب، مشيرا أن اللجنة الجهوية لمجلس حقوق الإنسان بالرباط- القنيطرة تتكون بالإضافة إلى ممثل مؤسسة الوسيط من 30 عضوة وعضو، 25 يمثلون فعاليات مدنية وحقوقية من بينهم قياديون في حركة 20 فبراير، وممثلي الهيئات الخمس عن التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين و الأطباء و العلماء والصحفيين المهنيين.

Revue de Presse du Conseil

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

إدريس اليزمي ينصب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط والقنيطرة

ترأس رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة التي تضم عمالات وأقاليم : الرباط، سلا، الصخيرات تمارة، القنيطرة، الخميسات، سيدي قاسم وسيدي سليمان ، وذلك يوم الخميس 16فبراير 2012.

وبالإضافة إلى الإعلان عن تركيبة اللجنة وتنصيب أعضائها، تم خلال هذا الحفل تقديم مهام واختصاصات اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كما جاءت بها مقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تضطلع هذه اللجان حسب المادة 28منه بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما أن هذه اللجان تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك.

ويعين أعضاء اللجان الجهوية من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

Revue de ... ts de l'Homme

جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المنعطف

المرأة تتقاسم مع الرجال عضوية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة

■ بشرى عطوشي

بلغ عدد أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة ?التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ?والتي تشمل عمالات وأقاليم الرباط ?سلا ?الصخيرات – تمارة ?الخميسات? سيدي قاسم وسيدي سليمان، إثر تنصيبها، 25من بينهم 13امرأة و 7شباب واثنان في وضعية إعاقة ? كما تضم اللجنة الجهوية المنتدبين عن هيئاتهم المهنية ?ستة أعضاء من قضاة وصحافيين وعلماء وأطباء ومحامون والوسيط.

وذكر الأمين العام للمجلس، محمد الصبار ?في كلمة في مستهل هذا اللقاء ?أن المغرب بفضل مؤسساته الدبمقراطية والأشواط التي قطعها في مجال حقوق الإنسان أصبح يحتل الدرجة 27على المستوى العالمي ?مضيفا أن المجلس يعتبر آلية وطنية للنهوض بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها ?وتعزيز القدرة والتناسق مع المعايير الدولية في هذا المجال ?بالإضافة إلى التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني.

و يرى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة ?عبد القادر أزريع ?أن إحداث هذه اللجنة سيساهم في ترسيخ الوعي بحقوق الإنسان وتطوير المنظومة الحقوقية على صعيد الجهة ?وأنها تأتي استكمالا للبنيات الهيكلية للمجلس الوطني ?وإقرارا لسياسة القرب الحقوقي للدفاع على المواطنين.

وبعد أن عبر عن ارتياحه بخصوص تركيبة هذه اللجنة ?التي تضم أطرا عليا في شتى المجالات ? ما سيعمل على تيسير مهامها على صعيد الجهة ?أبرز أزريع أنها تضم كل شرائح المجتمع بالإضافة إلى النساء والشباب.

يذكر أنه وفقا لمقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان ?تضطلع اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها ?كما أنها تعمل حسب الظهير نفسه على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

وتضم كل لجنة جهوية ?بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط ?أعضاء مقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الانسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها?سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ?أو حقوق المرأة و الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك.

Revue de Presse du Conseil National

LE MATiN.ma

Droits de l'homme

Installation de la Commission régionale de Rabat-Kénitra

La cérémonie d'installation des membres de la Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat - Kénitra, relevant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a été organisée jeudi à Rabat. S'exprimant à l'ouverture de cet évènement, le secrétaire général du CNDH, M. Mohamed Sebbar, a souligné que grace à ses institutions démocratiques et les étapes qu'il a traversées en matière de consécration des droits de l'Homme, le Maroc occupe désormais la 27ème place au niveau mondial, notant que le Conseil qui constitue une institution nationale de promotion et de protection des droits de l'Homme et des libertés, s'attèle à renforcer la capacité d'alignement sur les critères internationaux en la matière et à enrichir le débat autour des questions ayant trait aux droits de l'Homme au niveau de l'ensemble du territoire national.

Revue de Presse du Conseil national des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

القنيطرة

تم الخميس بالرباط تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط - القنيطرة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي تشمل عمالات وأقاليم الرباط سلا الصخيرات - تمارة الخميسات سيدي قاسم وسيدي سليمان.

وذكر الأمين العام للمجلس محمد الصبار في كلمة في مستهل هذا اللقاء ان المغرب بفضل مؤسساته الديمقراطية والاشواط التي قطعها في مجال حقوق الإنسان اصبح يحتل الدرجة 27 على المستوى العالمي مضيفا ان المجلس يعتبر آلية وطنية للنهوض بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها وتعزيز القدرة والتناسق مع المعايير الدولية في هذا المجال بالإضافة إلى التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني.

من جهته قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط - القنيطرة عبد القادر أزريع إن إحداث هذه اللجنة سيساهم في ترسيخ الوعي بحقوق الإنسان وتطوير المنظومة الحقوقية على صعيد الجهة وانها تأتي استكمالا للمبنيات الهيكلية للمجلس الوطني وإقرارا لسياسة القرب الحقوقي للدفاع على المواطنين وبعد أن عبر عن ارتياحه بخصوص تركيبة هذه اللجنة الذي تضم أطرا عليا في شتى المجالات ما سيعمل على تيسير مهامها على صعيد الجهة أبرز أزريع أنها تضم كل شرائح المجتمع بالإضافة إلى النساء والشباب.

AL BAYANE

Promotion des droits humains
Le Maroc 2ème dans le pourtour méditerranéen

A l'issue de l'installation du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), le Maroc est devenu le 27ème pays au monde et le 2ème dans du pourtour méditerranéen à disposer d'une feuille de route, qui précise les objectifs à atteindre et identifie les partenaires publics et privés chargés de la réalisation de ces objectifs, selon le secrétaire général du Conseil Mohamed Sebbar. Intervenant lors de l'installation, jeudi à Rabat de la Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, il a fait savoir que le CNDH va mettre en place 13 commissions régionales dont 12 ont été déjà installées afin de poursuivre une politique de proximité des habitants dans le cadre du suivi et de l'observation de la situation des Droits de l'homme au niveau régional.
Il a rappelé dans ce cadre que la création du CNDH s'inscrit dans le sillage des réformes politiques en cours au Maroc, concrétisées par les statuts du CNDH et de l'institution du Médiateur, la réforme du statut du Conseil de la Concurrence économique et de l'instance centrale de prévention de la corruption, le rapport de la commission consultative sur la Régionalisation avancée, la création de la délégation ministérielle chargée des droits de l'homme, autant de réalisations couronnées par l'adoption le 1er juillet dernier de la nouvelle Constitution, a-t-il dit.

(Suite en P.2)

Revue de Presse du Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

Promotion des droits humains

Le Maroc, 27ème dans le pourtour méditerranéen

(Suite de la page 1)

Selon le SG du CNDH, la nouvelle constitution constitue une véritable charte des droits et libertés fondamentaux comme elle réaffirme l'adhésion du Maroc aux principes et valeurs des Droits humains, tels qu'ils sont universellement reconnus et ce en luttant contre toutes les formes de discrimination en interdisant la torture et en condamnant les violations flagrantes des droits humains. Le texte reconnait aussi le droit de tous de bénéficier d'un procès équitable et consacre l'égalité entre les sexes.

La Constitution insiste aussi sur la nécessité d'assurer l'indépendance de la Justice et fait du parlement l'unique source de la loi, a-t-il ajouté. En agissant ainsi, le nouveau texte renforce de manière irréfutable les principes de la démocratie représentative, comme il consacre la démocratie participative. Le texte a constitutionnalisé nombre de conseils consultatifs, tels que le conseil des jeunes et de la vie associative, le conseil des langues et cultures, le conseil de la famille et de l'enfance, l'instance de la parité et lutte contre toutes les formes de discrimination, le conseil de la communauté marocaine établie à l'étranger, ouvrant ainsi la voie à la participation d'un grand nombre de partenaires.

Pour sa part, le président de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, M. Abdelkader Azrie, a relevé que la création de cette commission contribuera sans doute au développement et à la consécration des principes de droits de l'Homme dans la région, notant qu'elle constitue une pierre supplémentaire dans l'édifice du CNDH et vient renforcer la politique de proximité du citoyen.

Cette commission couvre les préfectures et les provinces de Rabat, Salé, Skhirat, Témara, Kenitra, Khemisset, Sidi Kacem et Sidi Slimane.

D'après le dahir portant création du CNDH, les commissions régionales assurent, conformément à l'article 28 dudit dahir, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoivent les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme.

Elles assurent également la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme, et ce en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région.

Outre son président et le représentant régional de l'institution du Médiateur, chaque commission régionale des droits de l'Homme est composée de membres proposés par les corps représentatifs régionaux des magistrats, des avocats, des médecins, des oulémas, des journalistes professionnels, des représentants des associations, des observatoires régionaux des droits de l'Homme, et des personnalités actives dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme, que ce soit les droits politiques, civils, économiques, sociaux et culturels, environnementaux ou les droits de la femme, de l'enfant et des personnes en situation de handicap et des consommateurs.

TM

Revue de presse

AL BAYANE

Droits de l'Homme

La Libye nouvelle compte s'inspirer de l'expérience

Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)

La Libye nouvelle compte s'inspirer de l'expérience avancée du Maroc en matière des droits de l'Homme, dans le but de confirmer le renouveau de ce pays à travers des législations encourageant la justice transitionnelle et empêchant la reproduction des violations, a souligné, jeudi à Rabat, Mokhtar Jeddal, membre du Conseil national de transition libyen (CNT). Lors d'une rencontre avec le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, le responsable libyen, qui fait partie d'une délégation du CNT, a indiqué que les nouvelles autorités de Tripoli souhaitent s'informer des mécanismes de nature à diffuser la culture des droits de l'Homme en la consacrant comme une pratique quotidienne des citoyens et des départements ministériels, notant que la protection des droits de l'Homme est une priorité de la nouvelle ère dans ce pays. Il a mis l'accent sur l'importance de prendre connaissance des moyens adoptés par le Maroc dans le domaine de la réconciliation nationale et de s'enquérir de près du programme de réparation du préjudice collectif et des instruments mis en œuvre en vue d'éviter la reproduction des violations des droits humains.

L'expérience marocaine dans ce domaine "est un grand acquis pour le Maroc qui a déployé des efforts considérables pour la promotion des droits de l'Homme", a pour sa part estimé Abdelkader Abdessalam, membre de la délégation. Le secrétaire général du CNDH a présenté un exposé sur l'expérience marocaine en la matière, notamment la création de l'Instance équité et réconciliation (IER), le programme de réparation du préjudice collectif, la préservation de la mémoire dans les régions ayant connu des violations et l'intégration sociale d'un grand nombre des victimes.

Rappelant les différentes missions du conseil, dont la consultation, le contrôle et l'évaluation de la situation des droits de l'Homme et la promotion du dialogue sur les questions pertinentes, M. Sebbar a souligné que le CNDH adopte des mécanismes régionaux pour la défense et la préservation des droits humains.

Revue de l'Homme

L'opinion
www.lopinion.ma

Une délégation du Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU en visite au Maroc

Une délégation du groupe de travail du Conseil des droits de l'homme de l'ONU sur la discrimination à l'égard des femmes a entamé, en début de semaine, une visite au Maroc, la première du genre de ce groupe depuis da sa création.

Cette visite a été ponctuée par une réunion le délégué interministériel aux droits de l'homme, Mahjoub El Haiba,en présence des représentants de plusieurs départements gouvernementaux, indique un communiqué du Chef de gouvernement.

Cette réunion a été suivie d'une présentation de cadrage constitutionnel, institutionnel et législatif en matière de lutte contre toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et des efforts déployés en matière d'harmonisation de la législation nationale concernant la lutte contre la discrimination à l'égard des femmes.

Au programme de cette visite, qui se poursuivra jusqu'à lundi prochain, figurent des rencontres avec le ministre de la Justice et des libertés et des femmes parlementaires, ainsi que des colloques sur «les avancées constitutionnelles et législatives récentes» dans le sillage de la Constitution du 1er juillet, du Code de la famille et du Code de la nationalité et les projets de réforme législative en cours, notamment ceux relatifs au système pénal dans ses volets substantiel et procédural.

La délégation onusienne passera aussi en revue les efforts consentis en matière d'harmonisation de la législation nationale concernant la lutte contre la discrimination à l'égard des femmes et l'intégration de l'approche genre dans les politiques publiques nationales, outre la participation des femmes à la vie publique et politique, et leur représentation dans les différentes instances de prise de décision.

Sont également prévues en marge de ce séjour, des visites à Casablanca et à Fès en vue de permettre au groupe d'organiser des rencontres avec les autorités régionales, la société civile et les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Les résultats de la visite de ce groupe de travail seront présentés lors d'une réunion de débriefing, qui se tiendra au siège de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, en présence de représentants des départements concernés.

Revue de Presse du Co

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

وفد عن مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة يزور المغرب

يقوم وفد عن مجموعة العمل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول التمييز ضد المرأة ?منذ مطلع الأسبوع ?الذي نودعه بزيارة الى المغرب ?تعتبر الأولى من نوعها لهذه المجموعة منذ إحداثها.

وقد اجتمع الوفد بمناسبة هذه الزيارة مع المندوب الوزاري لحقوق الانسان ?المحجوب الهيبة? بحضور ممثلي العديد من القطاعات الحكومية.

وقدم خلال الاجتماع عرض حول الإطار الدستوري والمؤسساتي والتشريعي في مجال مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ?والجهود المبذولة في ميدان مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة التمييز ضد المرأة.

ويتضمن برنامج هذه الزيارة ?التي تستمر الى غاية الاثنين ?عقد لقاءات مع وزير العدل والحريات? وبرلمانيات ?فضلا عن تنظيم ندوات حول التطورات الدستورية والتشريعية الأخيرة على ضوء دستور فاتح يوليوز ?ومدونة الأسرة وقانون الجنسية? ومشاريع الإصلاحات التشريعية الجارية ?وخاصة تلك المتعلقة بنظام العقوبات في جوانبه الموضوعية والمسطرية.

كما سيطلع الوفد الأممي على الجهود المبذولة في مجال مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة التمييز ضد المرأة ?وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة الوطنية? إضافة إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية وتمثيليتها في مختلف هيئات صنع القرار .

ومن المنتظر أيضا ان يقوم الوفد على هامش إقامته بالمغرب ?بزيارة إلى الدار البيضاء وفاس لعقد لقاءات مع السلطات الإقليمية والمجتمع المدني واللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وسيتم عرض نتائج زيارة مجموعة العمل خلال اجتماع سيتم عقده بمقر المندوبية الوزارية لحقوق الانسان بحضور القطاعات المعنية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

AL BAYANE

SIEL : Lors d'un hommage pluriel : Naissance d'un collectif Simon Levy pour la recherche et la préservation du patrimoine juif

Écrit par Mohamed Khalil

Dans le cadre de la 18ème édition de SIEL et sur une initiative CCME-CNDH-CC-ICPS, un hommage a été rendu, jeudi après-midi, à Simon Lévy, dans leur stand commun. Autour de la journaliste Hind Tâarji, qui animait l'hommage, avaient pris place Ismaïl Alaoui, président du Conseil de la présidence du PPS, Zhour Rehihil, conservatrice du Musée du judaïsme marocain, Mohamed Amine Cohen, chercheur dans le patrimoine juif marocain, et Jean Lévy, fils du regretté défunt.
L'hommage a débuté par la projection d'un extrait d'un film documentaire sur les grandes interventions de Simon Levy sur la question juive, dont l'auteur a été fortement applaudi par l'assistance.
Ismaïl Alaoui, premier intervenant, a surtout mis en relief l'apport politique de Simon Lévy, jeune étudiant, fondateur de l'Union nationale des étudiants du Maroc, dirigeant du PCM, du PLS et du PPS, avant de revenir sur sa contribution originale à la préservation du patrimoine juif marocain.
La première rencontre entre les deux hommes «remonte à 46 ans, en juillet 1966 lors de la tenue, dans des conditions difficiles, du 3ème Congrès du Parti communiste marocain».
Parmi les souvenirs évoqués est l'écho laissé par «les explications données par Simon Levy aux jeunes de l'époque, en liaison avec l'élection de certains d'entre eux au Comité central».
«Ce qui avait attiré mon esprit est, surtout, son dynamisme permanent, son intelligence perçante et sa sollicitude à l'égard des jeunes camarades».
Relatant les principales étapes dans la vie du défunt, Ismaïl Alaoui a retracé son abnégation et son dévouement militant, auxquels il avait tracé un cadre duquel il ne s'était pas départi».
Le dirigeant du PPS a parlé également de la vie professionnelle du disparu, rappelant les tortures subies à la suite des événements du 23 mars 1965. A côté d'autres interdits et arbitraires qui ne l'ont jamais fait plier, «même au prix de préjudices patents de ses intérêts personnels».
Selon Ismaïl Alaoui, le général Oufkir voulait faire de Simon Lévy et d'autres militants engagés «des boucs émissaires»…
Mais «la vie de Simon, tel que nous l'avions connu, n'était pas faite que de «refus». Elle était «pleine d'actions positives».
Ismaïl Alaoui rappellera le combat de Simon Levy pour la sauvegarde du patrimoine culturel juif et l'intérêt qu'il donnait au «parlé arabe des juifs» et à l'amazighité.
Il a d'ailleurs lancé un appel urgent et «ferme» au ministre de la Culture Amine Sbihi, présent à cet hommage, de donner suite au gigantesque travail accompli par le défunt afin de poursuivre cette œuvre patriotique ;
Jean Levy, fils du défunt, a consacré son intervention au dernier projet de son père, auquel il était associé. En plus de la continuité du travail et de la démarche entamée par Simon, la synagogue de Fès (Slat al fassyine), démantelée en 1979, devenue «une salle de boxe» mais que Simon a sauvée sans «être là pour voir l'événement».
Après un rappel historique de la présence juive au Maroc, Jean Levy a plaidé pour la poursuite de cette action et d'autres qui devront consolider l'identité marocaine et son patrimoine pluriel.
Pour sa part, Mohamed Amine Cohen, en «admirateur de l'action de Simon Levy», a fait une lecture des écrits du défunt sur le patrimoine juif et la question linguistique.
La conservatrice du Musée du judaïsme marocain, Zhor Rehihil, ex-étudiante de Simon Levy

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

avec lequel elle a travaillé pendant 15 ans, a annoncé la création du «Collectif Simon Lévy pour la recherche et la préservation du patrimoine juif marocain», constitué d'amis du défunt, de certains de ses ex-étudiants, afin de mettre au profit des générations futures, les éléments de sa pensée, ses philosophies et ses expériences aussi politiques, au sein de la gauche nationale, que civiles et culturelles.
Ses écrits et œuvres seront compilés, tant en ce qui concerne la question du Sahara ou les composantes identitaires nationales, amazighe et hébraïque.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

AL BAYANE

Débats du SIEL : Débat sur l'accès à l'information à utilité publique

Plusieurs conférenciers œuvrant dans le domaine des droits de l'Homme et des spécialistes dans le paysage médiatique ont souligné l'importance cruciale de promouvoir l'accès à l'information à utilité publique et de favoriser la formation des journalistes et des fonctionnaires sur ce registre. Réunis lors d'un débat organisé au Salon international de l'édition et du livre (SIEL), à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ils ont estimé que la promotion de cet accès ne relève pas seulement de la concrétisation des dispositions de la nouvelle Constitution, mais aussi et surtout du paramètre fondamental dans l'équation du développement humain.

Pour l'expert en médias, Jamal Eddine Naji, les acteurs de la société civile ont le devoir de participer à l'éveil des consciences quant à l'importance de l'accès à l'information, déplorant, selon ses termes, la persistance parmi la confrérie des journalistes d'un certain "analphabétisme juridique" et ce, malgré la richesse des programmes en la matière dans les cycles de formation.

Pour lui, il est grand temps pour les journalistes de militer farouchement pour l'accès à l'information, seule voie pour tirer vers le haut le niveau de la pratique et du produit journalistique.

Saïd Soulami, directeur du Centre Moyen-Orient et Afrique du Nord pour la liberté de la presse, a, quant à lui, pointé du doigt les associations des droits de l'Homme pour le "peu d'intérêt" qu'elles accordent à la défense de l'accès à l'information, non pas seulement au niveau de l'Administration publique, mais également dans certaines sociétés privées qui détiennent des informations d'utilité publique.

Tout en soulignant l'importance d'une bonne organisation et priorisation de l'information dans le cadre d'une banque de données moderne, le conférencier s'est dit "fort préoccupé" par le fait que certains établissements "ne disposent même pas d'un archive digne de l'importance du secteur dans lequel ils opèrent".

D'où, pour lui, l'urgence aujourd'hui d'enrichir le savoir des fonctionnaires en la matière et d'initier certains parmi eux à mieux traiter l'information et à répondre à ceux qui la sollicitent.

Rachid Filali Meknassi, président de Transparency-Maroc, a, pour sa part, fait remarquer que la revendication de l'accès à l'information n'est plus aujourd'hui problématique puisque la Constitution garantit ce droit, jugeant "obsolète" et "dépassés" certains règlements qui en limitent toujours l'accès.

A ses yeux, la problématique réside plutôt dans la matérialisation de ce droit et les mécanismes pratiques à mettre en place pour permettre au citoyen d'accéder sans aucune barrière à l'information.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

جريدة يومية شاملة
المنعطف
www.almounaataf.ma

تدخل أمني عنيف في حق المعطلين المحتلين لبناية الأمانة العامة للحكومة بالرباط

■ أمال المنصوري

■ أمال المنصوري

اقتحمت مجموعة من الأطر العليا المعطلة، المنضوية تحت لواء التنسيق الميداني الذي يضم مجموعة "طريق النصر" وتنسيقيتي "المرسوم الوزاري 2011" و"الكفاح"، أول أمس، مقر الأمانة العامة للحكومة بالرباط، في محاولة منهم للاعتصام به.

و تدخلت القوات العمومية مستعملة خراطيم المياه لفض اعتصام الأطر العليا المعطلة، مخلفة عدة إصابات في صفوف المعطلين بلغت 15 إصابة، و اعتقال عدد كبير منهم فاق العشرات، فتحت من خلالها المصالح الامنية محاضر في صفوف المعتقلين.

و حسب مصادر موثوق فيها أصيب حوالي 10من رجال الأمن خلال عملية إخراج المعطلين من مقر الأمانة العامة للحكومة، و أضاف نفس المصدر ان الأطر العليا المعطلة كانت تحمل معها قنينات البنزين ويهددون بإحراق أنفسهم.

كما توجهت مسيرة أطر التنسيق الميداني بعد عملية التفريق من مقر الامانة العامة للحكومة نحو باب السفراء، وحاولت اقتحام وزارة الفلاحة و وزارة الصحة وغيرها من المقرات و صولا إلى ساحة البريد بالرباط.

■ تتمة 3

تتمة ص 1

■ أ. المنصوري

و حسب آخر المعطيات التي توصلنا بها فقد أخلي سبيل 43معتقلا في حين تم الإبقاء على 10من الأطر المعطلة من بينهم فتاة سيحالون على القضاء، وأكدت مصادرنا من داخل التنسيق الميداني أن عدد الإصابات فاقت 100، في حين أصيب الشخص الذي ألقي به من النافذة بكسور وإصابات خطيرة.

و من جهة اخرى عبرت الأطر العليا المعطلة ان اعتصامها داخل الامانة العامة للحكومة للمرة الثانية على التوالي ، جاء بعد ان تعاملت في المرة الأولى بما تمليه ظروف المرحلة لان الحكومة في تلك الفترة لم تنصب من قبل الملك فكان لزاما أن تخضع لظروف المرحلة ، وذلك بالتوقيع على محضر توافقي التزمت الداخلية في شخص محمد ركراكة و هيئات حقوقية في شخص محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بفتح حوار جدي و مسؤول للجنة الرباعية للحكومة بغية وضع حد لسياسة الاذان الصماء التي اثبتت فشلها الذريع في حل ملف الاطر العليا حاملي شواهد 2011.

ويذكر أن اقتحاما مماثلا سبق لنفس المجموعة من الأطر العليا المعطلة أن قامت به في السابع والعشرين من شهر دجنبر الماضي، مطالبة ب" الإدماج الفوري والشامل في الوظيفة العمومية".

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

رشاشات ماء وهراوات في اقتحام مقر الأمانة العامة للحكومة

بعد أن حاول المجازون المعطلون اقتحام صندوق الإيداع والتدبير في بداية

بعد أن حاول المجازون المعطلون اقتحام صندوق الإيداع والتدبير في بداية الشهر الجاري، تمكنت «مجموعة التنسيق الميداني» التي تضم في صفوفها كلا من «مجموعة النصر» و «مجموعة الكفاح» و«تنسيقية المرسوم الوزاري 2011 » من اقتحام مبنى الأمانة العامة للحكومة مساء يوم الخميس 16 فبراير، احتجاجا على أسلوب التسويف والمماطلة الذي يعرفه ملف توظيفهم بالوظيفة العمومية، وغياب الحوار الجدي والمسؤول من قبل الحكومة.

وأمام هذا الوضع، اضطرت قوات الأمن لاستعمال رشاشات الماء والضرب بالهراوات من أجل إفراغ المقر الحكومي من الأطر العليا التي أكدت لنا مصادرنا أن عددهم كان يفوق 120 ، ما خلف العديد من الإصابات في صفوف الأطر العليا.

واعتبرت بعض المصادر من الأطر العليا المقتحمة على أن هذا الاقتحام لمقر الأمانة العامة للحكومة جاء نتيجة سياسة الحكومة المتمثلة في التراجع عن الوعود المتعلقة بفتح حوار جاد ومسؤول مع أطر التنسيق الميداني، وبالخصوص المحضر التوافقي الذي وُقع على إثر اقتحام مقر الأمانة العامة بحضور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ولوحظ على أن جنبات وأمام المبنى وكذلك الشارع الذي يوجد فيه مقر الأمانة العامة للحكومة، عرف تواجدا كثيفا لقوات الأمن، حرصت على صد وتطويق حوالي 300 إطار عال كانوا يحاولون الدخول للمقر من أجل الالتحاق بزملائهم المعتصمين بداخله. وفي الأخير تمكنت قوات الأمن من إخلاء مقر الأمانة العامة للحكومة من المعتصمين. وأفادت بعض مصادرنا أن عدد المعتقلين في صفوف الأطر العليا المعطلة، كان كبيرا.

ويذكر أن الأطر العليا تطالب بتفعيل مقتضيات المرسوم الوزاري الاستثنائي رقم 02.11.100 بتاريخ 24 فبراير 2011 والصادر عن المجلس الوزاري، والقاضي بالتوظيف الفوري والمباشر للأطر العليا المعطلة في أسلاك الوظيفة العمومية.

عبد الحق الريحاني

Revue de Presse